

## حكم البيع قبل القبض - للشيخ عبد الله بن منصور الغفيلي

عبد الله الغفيلي

كل سلعة تم بيعها قبل قبضها فهي من قبيل ربح ما لم يضمن لأن الظمان يترتب على القبض فالسلعة قبل قبضها غير مضمونة. فإذا بيعت قبل ان تقبض تكون من قبيل ربح ما لم يضمن وهذا ممنوع - [00:00:00](#)

شرعا وهذا ما يحدث احيانا في بيوع المرايا. في بيوع المرايا البنك يحتال على هذه الصورة. اللي هي صورة بيع قبل القبض يشتري البنك تجي انت للبنك وتقول خلاص انا ابي منك تشتري لي سيارة بمواصفات كذا وكذا يقوم البنك - [00:00:22](#) اتصال على المعرض او الوكالة يقول خلاص آآ نشتري منك سيارة كذا وكذا يشتريها البنك ايجاب وقبول يقول الوكالة بعنا عليك يا بنك كذا هذه السيارة اللي يحصل ان البنك لا يقبضها وانما يوكل العميل. شف كيف في تطور. في تطور يعني وما الان بيعها عليه لا يوكله - [00:00:42](#)

في القبض عنه يقول رح وكلناك ايها العميل المبارك في ان تقبض السيارة عنا ثم تبيعها على نفسك احيانا التطور هذا لو بذكر لكم صورة الان تجريها للاسف بعض البنوك ابلغوا اشنع التطور هذا في انه على - [00:01:07](#) يقولون نخرج من بيع المبيع قبل قبضه نقول انه هذه حيلة يتم فيها اسقاط القبض الشرعي ولذلك التوكيل هنا غير معترض مع ان الاصل في الوكالة ان تكون مشروعية. الوكالة الاصل انها مشروعة. لكن اذا ترتب على الوكالة وقاعدة ترى اذا ترتب على العقد المشروع - [00:01:27](#)

عقد اخر ممنوع فانه يؤول المشروع الى الممنوع وهذا مثله هنا لانه يترتب على الوكالة في القبض آآ الغاء آآ الظمان فيكون كون البنك في حقيقة الامر ربح لما ربح شيئا لم يضمنه. ولذلك صار آآ ممنوعا - [00:01:47](#)